مجلـة البـاحث للـدراسات الأكـاديـمـيـة
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 13 / العدد: 01 / السنة: 2026 /ص ص: 1076 - 1096

مقاربة تحليلية لمرتكزات البحث العلمي في حقل الدراسات القانونية

An Analytical Inquiry into the Core Foundations of Legal Research

تاريخ الإرسال: 2026/08/25 تاريخ القبول: 2026/05/28

أمال بويحياوي* Amel BOUYAHIAOUI
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج
Mohamed EL BACHIR EL IBRAHIMI University- Bordj Bou Arreridj
مخبر تطبيقات التكنولوجيا الحديثة على القانون
amel.bouyahiaoui@univ-bba.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأسس المنهجية والأخلاقية التي يقوم عليها البحث العلمي في حقل العلوم القانونية، وذلك من خلال تناول شرطَي الجودة والمعيارية كركيزتين أساسيتين في بناء أي بحث قانوني رصين، إلى جانب إبراز أهمية الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي من طرف الباحث القانوني، سواء في مرحلة إعداد الدراسة أو أثناء عرض نتائجها.

وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لهذه الدراسة بهدف بيان شروط البحث القانوني وأخلاقيات الباحث، من خلال تحليل مضمونها وتحديد أبعادها العلمية والأخلاقية.

لنخلص في نهاية الدراسة أن البحث العلمي القانوني بصفة عامة له أهمية قصوى ممتدة ومتجددة بتجدد القضايا والمشاكل، وسيظل الإنسان يمارس البحث العلمي القانوني إلى ما لا نهاية، طالما أن هناك ما يستدعي أهمية البحث العلمي من حيث وجود القوانين والأخلاقيات التي يجب أن تحكمه، وكأهم اقتراح لهذه الدراسة هو ضرورة تبني استراتيجيات للتوعية بماهية البحث العلمي القانوني ضمن دورات تكوينية متعددة ومتنوعة.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي القانوني؛ أخلقيات الباحث العلمي؛ الطالب؛ المعلومة؛ النصوص القانونية.

Abstract:

This study aims to shed light on the methodological and ethical foundations upon which scientific research in the field of legal sciences is based. It does so by addressing the requirements of quality and normativity as two essential pillars in

*- المؤلف المُراسل.

constructing any sound legal research. Additionally, the study highlights the importance of the legal researcher's adherence to research ethics, both during the preparation of the study and in the presentation of its results. The descriptive-analytical method was adopted in order to clarify the conditions of legal research and the ethics of the researcher by analyzing their content and identifying their scientific and ethical dimensions.

The study concludes that legal scientific research, in general, holds paramount and ever-renewable importance, given the constant emergence of new issues and challenges. Legal research will remain an ongoing human endeavor, so long as laws exist and ethical standards are required to govern them. The primary recommendation of this study is the necessity of adopting strategies to raise awareness about the nature of legal scientific research through diverse and comprehensive training programs.

Keywords: *Legal Scientific Research, Research Ethics; Researcher; Student; Information; Legal Texts*

مقدمـة:

إن الارتقاء بالمحيط الاقتصادي، القانوني السياسي، الثقافي والاجتماعي يحتم على الطبقة الباحثة والدارسة أن تمتلك الحد اللازم من المعرفة في أصول البحث العلمي، ليتاح لها إمكانية المساهمة بفاعلية في حل المشكلات التي تواجهها على المستوى الفردي والاجتماعي والعالمي، ولكي تكون الحلول نابعة من الواقع المعاشي العملي، لابد أن تكون هناك قوة فاعلة في حركة التغيير والتقدم، على اعتبار العقل، الخبرة والمنهج الكاشف للحلول الحقيقية يكون من خلال البحث العلمي المستند على الحقيقة لا على التلقين، والمرتكز على المعرفة الصادقة والشاملة النابعة من قضايا الوطن والمواطن.

واللافت للانتباه أن رقي وحضارة الدول يكمن أساسا في اعتمادها على البحث العلمي الجيد، أين يجد طالب العلم مبتغاه، ويجد القارئ العادي فيه ما يلبي طموحه العلمي. كما أن البحث العلمي يعد من أقوى المراجع التي يؤخذ بها لتعم الفائدة، لما

EISSN: 2588-2368 ——————— ISSN: 2352-975X

فيها من معلومات، ولكي ينتج الباحث وخاصة الطالب بحث علمي على قدر كبير من الاحترافية يجب أن يعتمد في كتابته بما يتوافق مع المعايير الأخلاقية والعلمية.

ويعد البحث العلمي بصفة عامة، وسيلة للاستفهام والاستقصاء المنظم والدقيقِ الذي يقوم به الباحث والطالب بغرض اكتشاف معلومات أو عالقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة، على أن يتبع في هذا الاستعلام والاستقصاء خطوات المنهج العلم،ي واختيار الطرق والأدوات اللازمة للبحث.[1]

تهدف الدراسة في هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الأسس المنهجية والأخلاقية التي يقوم عليها البحث العلمي في حقل العلوم القانونية، وذلك من خلال تناول شرطي الجودة والمعيارية كركيزتين أساسيتين في بناء أي بحث قانوني رصين، إلى جانب إبراز أهمية الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي من طرف الباحث القانوني، سواء في مرحلة إعداد الدراسة أو أثناء عرض نتائجها.

وتسعى الدراسة إلى تقديم إطار نظري وتحليلي يساهم في تعزيز وعي الباحثين القانونيين بأهمية مراعاة الضوابط العلمية والسلوكية التي تشكل جوهر العملية البحثية، بما يضمن إنتاج معرفة قانونية موثوقة، ذات قيمة علمية وأكاديمية عالية.

انطلاقا من الطرح السالف الذكر، فإن البحث العلمي القانوني يعد أداة أساسية في إنتاج المعرفة القانونية وتطوير البنية التشريعية، إلا أن تحقيق هذه الوظيفة المعرفية يظل رهينا بمدى التزام الباحث بمنهجية علمية دقيقة، وأخلاقيات راسخة تؤطر سلوكه البحثي. وتبعًا لذلك، تثار إشكالية العلاقة بين البناء المفاهيمي والمنهجي للبحث القانوني من جهة، وبين الالتزامات الأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها الباحث أثناء إعداد دراسته من جهة أخرى، خاصة في ظل التحديات المعاصرة التي قد تؤثر على حياد الباحث وموضوعيته. ومن هنا تطرح هذه الدراسة **الإشكالية** التالية:

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

ما مدى التزام وتقيد الباحث القانوني بالضوابط المنهجية والأخلاقية في بناء بحث علمي قانوني يتمتع بالموضوعية والموثوقية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، من خلال وصف وتحليل الشروط والمعايير العلمية التي يجب توافرها في إعداد البحث القانوني، مع استقراء الأسس الأخلاقية التي تحكم سلوك الباحث أثناء إنجاز عمله العلمي. ويسمح هذا المنهج بفهم المكونات النظرية للعملية البحثية القانونية، مع تقييم مدى التزامها بالمعايير المنهجية والأخلاقية المطلوبة، وذلك وفق خطة ثنائية، مكونة من محورين، تم تناولها كالتالي:

- المحور الأول: مفهوم البحث العلمي القانوني.
- المحور الثاني: الضوابط الأخلاقية للباحث في إعداد البحث العلمي القانوني.

المحور الأول: مفهوم البحث العلمي القانوني

يعتبر البحث العلمي أحد الركائز الجوهرية لتقدم المعارف في مختلف الميادين، إذ يسهم في تفسير الظواهر، واكتشاف الحقائق، وصياغة القواعد والنظريات على أسس منهجية دقيقة. وفي الحقل القانوني، تزداد أهمية البحث العلمي نظرا لدوره المحوري في فهم النصوص القانونية، وتحليلها وتقويمها، بما يعزز من تحقيق العدالة وضمان الاستقرار داخل المجتمع.

وفي هذا الإطار، يرمي هذا المحور إلى تناول ماهية البحث العلمي القانوني من خلال التوقف عند مجموعة من العناصر الأساسية التي تُشكّل مدخلاً نظريا لفهمه، وهي:

- تعريف البحث العلمي باعتباره نشاطا معرفيا منتظما يرمي إلى توليد معرفة جديدة أو التحقق من موجودها؛
- ثم تعريف البحث القانوني بوصفه تطبيقا للمنهج العلمي في المجال القانوني، له خصوصيته من حيث الموضوع والمنهج والأهداف؛

- وبعدها يتم التطرق إلى تعريف البحث العلمي القانوني بصفة عامة، والوقوف عند حدود أهميته التي توفر الاستقرار بين أفراد المجتمع؛

- ثم بيان الشروط الأساسية التي ينبغي أن تتوافر في أي بحث علمي حتى يكتسب صفته العلمية والموضوعية؛

- وأخيرًا، تسليط الضوء على المعايير المعتمدة في تقييم جودة البحث القانوني من حيث منهجه، بنيته، وأصالته العلمية.

أولا- تعريف البحث العلمي القانوني

إن القدرة على إنتاج المعرفة القانونية وتحليلها بمنهج علمي دقيق من أبرز ملامح النضج الفكري والتطور المؤسسي في المجتمعات الحديثة، فالاشتغال بالبحث لا يكون مثمرا إلا حين يبنى على أسس علمية واضحة، ويُوجه نحو معالجة قضايا واقعية أو نظرية تستدعي الفهم والتقويم والتطوير. وانطلاقا من ذلك، فإن الإحاطة بمفهوم البحث العلمي، والتمييز بين طبيعته العامة وطبيعة البحث في المجال القانوني، تُمثّل مدخلًا ضروريًا لكل باحث في هذا الحقل.

ومن هنا، يقتضي تناول البحث العلمي القانوني من خلال تحديد تعريف للبحث العلمي في معناه العام أولا، وكذا تحديد مفهوم البحث القانوني، لنصل بعد ذلك إلى ضبط مفهوم البحث العلمي القانوني، باعتباره تداخلا منهجيا بين العلم والمنهج والنص. وختاما، نُبرز أهمية هذا النوع من البحث في دعم العدالة، وتحسين جودة التشريعات، وتطوير العمل القانوني بوجه عام.

1- تعريف البحث العلمي: يعد البحث العلمي ركيزة أساسية في سبيل الوصول إلى الحقيقة العلمية، وصياغتها في إطار من القواعد أو القوانين أو النظريات التي تُشكل جوهر المعرفة. فالعلم في حقيقته يقوم على إدراكات يقينية مثبتة، قائمة على البرهان والدليل القاطع، ولا يُمكن التوصل إلى هذه الحقائق إلا من خلال البحث

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

المنهجي القائم على أسس علمية دقيقة ومنظمة، باستخدام أدوات ووسائل بحثية مناسبة. وقد تنوعت تعريفات البحث العلمي، ومن أبرزها أنه:

- "محاولة لاكتشاف المعرفة، والتنقيب عنها، وتنميتها، وفحصها، والتحقق من صحتها، عبر تقصٍ دقيق ونقد عميق، ثم عرضها بأسلوب متكامل يتسم بالذكاء والإدراك، ليساهم في ركب الحضارة الإنسانية إسهامًا حيًا وشاملًا".

- كما يعرف بأنه: "استخدام منظم لعدد من الأساليب والإجراءات الهادفة، بهدف الوصول إلى حلول أكثر كفاءة لمشكلة معينة، تفوق ما يمكن تحقيقه من خلال الأساليب التقليدية، مع افتراض الوصول إلى نتائج أو علاقات أو معلومات جديدة تُسهم في إثراء المعرفة الإنسانية أو التحقق منها".[2]

- وعرف كذلك على أنه: "عملية عقلية منهجية يقوم بها الباحث من أجل استكشاف الحقائق المتعلقة بمشكلة أو قضية محددة، وذلك من خلال اتباع خطوات علمية منظمة تهدف إلى الوصول إلى نتائج دقيقة أو حلول قابلة للتطبيق والتعميم."[3]

وبناءً على ذلك، فإن البحث العلمي هو: "استخدام منظم لعدد من الأساليب والإجراءات الهادفة، بهدف الوصول إلى حلول أكثر كفاءة لمشكلة معينة، تفوق ما يمكن تحقيقه بالطرق التقليدية، مع افتراض الوصول إلى نتائج أو علاقات جديدة تُسهم في إثراء المعرفة الإنسانية أو التحقق منها".

وفي إطار البحث القانوني يمكن تعريفه على أنه: "جهد ذهني منظم يُبذل وفق منهجية علمية دقيقة، يُعنى بدراسة موضوع قانوني محدد بهدف الوصول إلى اكتشاف الحقائق القانونية، وتحقيق العدالة، والمساهمة في استقرار العلاقات القانونية داخل المجتمع"[4].

2- تعريف البحث القانوني: البحث القانوني هو عبارة عن دراسة معمقة لموضوع قانوني أو لنقطة قانونية محددة، يتم تناولها من مختلف الجوانب العلمية ذات الصلة،

وذلك من خلال التحليل العلمي الدقيق لأحدث المعلومات المتوفرة بشأنها، مع عرضها بطريقة منهجية واضحة، والسعي للإجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة، بهدف المساهمة في حل إشكالية قانونية معينة(5). ويأخذ البحث القانوني في العادة طابعًا نظريا مجرد ا، وقد يُقدم في شكل تساؤل أو مقارنة، كما يُنجز غالبا في إطار أكاديمي مثل رسائل الإجازة أو الدراسات العليا. وهو يلتزم بقواعد منهجية محددة تبدأ بمقدمة وتنتهي باستنتاج، وفق خطة منهجية منسجمة مع طبيعة الموضوع المعالج. وبهذا يختلف عن التعليق على قرار قضائي، والذي ينصب على تحليل حكم أو قرار معين بالاعتماد على منهج خاص بذلك النوع من الكتابات القانونية.

كما يعرف البحث القانوني كذلك على أنه: "نشاط علمي يهدف إلى دراسة القضايا والمشكلات والظواهر ذات الطابع القانوني، والتي تتطلب معالجة فكرية وتحليلا منهجيا للوصول إلى أحكام دقيقة ومعلومات موثوقة". ويعد البحث القانوني فرعا من فروع البحث العلمي، يتميز بخصوصية موضوعاته التي ترتبط بالنصوص القانونية والتطبيقات القضائية، ويتطلب من الباحث إلماما بالمنهجية القانونية ومهارة في تحليل الإشكالات القانونية. وغالبا ما يُنجزه مختصون في المجال، كالأساتذة القانونين، أو القضاة، أو طلبة الدراسات القانونية، لما يتطلب من فهم دقيق لطبيعة العمل القانوني وإطاره المؤسساتي(6).

3- التعريف العام للبحث العلمي القانوني: يعد البحث العلمي في مجال العلوم القانونية، شأنه شأن باقي ميادين المعرفة الإنسانية، عملية منهجية مترابطة تقوم على أسس علمية دقيقة، تهدف بالأساس إلى الكشف عن الحقائق القانونية وفهمها في سياقها الاجتماعي والمؤسسي، فهو ليس مجرد جمع للمعلومات أو استعراض للنصوص القانونية، بل هو نشاط فكري منظم يسعى إلى تحليل الظواهر القانونية، والكشف عن العلاقات التي تربط بين القواعد والنظم، وصولًا إلى بناء تصورات علمية دقيقة قادرة على الإسهام في تطوير المنظومة القانونية. وتزداد أهمية هذا النوع

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

من البحث في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، لاسيما مع التقدم العلمي والتكنولوجي،[7] حيث تفرض هذه المستجدات تحديات جديدة تستدعي إعادة النظر في العديد من القواعد التقليدية وتكييفها بما يتلاءم مع الواقع المعاصر. ومن ثَمَّ، فإن البحث العلمي القانوني يمثل أداة أساسية لدعم البناء الحقوقي والتنظيمي للمجتمع، وضمان انسجام المنظومة القانونية مع التطورات الحاصلة، بما يحقق العدالة ويحافظ على الاستقرار القانوني والاجتماعي

وفي الأخير يمكن القول إن البحث العلمي القانوني له أهمية باعتباره أداة أساسية لتطوير التشريعات وتحقيق العدالة، إذ يساهم في كشف الثغرات القانونية واقتراح الحلول المناسبة، كما يعزز من قدرة المشرّع والقاضي على مواكبة التحولات المجتمعية الحديثة، وإلى جانب دوره في دعم القرار القانوني، فإنه يُسهم في نشر الثقافة القانونية وتأهيل الباحثين على أسس منهجية دقيقة[8].

ثانيا: شروط البحث العلمي القانوني ومعاييره

يعد احترام الشروط العلمية والمعايير المنهجية من أهم الضوابط التي تكسب البحث القانوني صفته الأكاديمية، وتميزه عن الكتابات العامة أو التحليلات غير المنضبطة، فالبحث القانوني لا يقتصر على مجرد عرض النصوص أو مناقشتها، بل يقوم على معالجة منهجية دقيقة لموضوع قانوني محدد، بما يقتضيه ذلك من وضوح في الإشكالية، ودقة في المنهج، وصرامة في التحليل، وانضباط في التوثيق والصياغة.

ولا يتحقق هذا المستوى العلمي إلا بتوفر جملة من الشروط الموضوعية والمنهجية، التي تمثل الأساس الذي يقوم عليه أي عمل بحثي رصين، بدءا من اختيار الموضوع وصياغة الفرضيات، وصولا إلى عرض النتائج ومناقشتها. كما تخضع هذه الشروط في ذات الوقت إلى معايير علمية معتمدة تتيح تقويم البحث من حيث أصالته، ومدى اتساقه الداخلي، ومنهجيته، وقيمته العلمية والإجرائية.

وعليه، يتناول هذا الجزء من البحث بيانا لأبرز الشروط الجوهرية التي ينبغي أن تتوافر في البحث العلمي القانوني، متبوعة باستعراض لأهم المعايير المعتمدة في تقييم جودة هذا النوع من البحوث ضمن البيئة الأكاديمية والمهنية.

1- شروط البحث العلمي القانوني: للبحث العلمي القانوني شروط عديدة يجب على الباحث والطالب أن يتقيد بها، وأهم هذه الشروط تتمثل فيما يلي:

أ- يجب أن يكون البحث العلمي ذا أهمية علمية، حيث يضيف الجديد ويساهم في الوصول إلى حقائق علمية جديدة، ويعاون في صياغة الأحكام النظرية، ويساعد في اختبار القوانين العلمية، هذا فضلا عنة مساهمته في تعميم الفهم لجوانب الموضوعات التي تشملها الدراسة.

ب- أن تكون أهداف البحث العلمي عامة وليست شخصية، وذات قيمة علمية، ودلالة قانونية[9]، أن يستحوذ البحث العلمي القانوني على اهتمام الباحث، ويستثير حوافزه ورغباته وأحاسيسه لدراسته والانتهاء منه. كما يجب أن يكون في حدود إمكانيات الباحث المادية والبشرية المتاحة، ويكون في نطاق تخصصه وغير متشعب، وأن تتوفر لديه المصادر العلمية اللازمة[10].

ج- يجب على الباحث أن يتحلى بالمرونة الكافية وتقبل النقد والمراجعات، وأن يكون بحثه واقعي ويتحقق ذلك عبر ربط البحث العلمي بمواضيع واقعية فيؤدي ذلك إلى الخروج بنتيجة يتم التأكد منها من صحة المخرجات.

د- على الباحث أن يراعي الدقة، أي أنه يتحرى الدقة على قدر المستطاع في اختياره للمعلومات والاستنتاجات التي تتوصل إليها. وأن يحافظ على إتباع نظام في البحث العلمي القانوني الخاص به، وألا تكون نقاط عرضه للأفكار عشوائية غير مرتبة.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

هـ- أثناء كتابة البحث العلمي القانوني يجب أن تكون نتائجه محافظة على قيمة التعميم، والتحقق الذي يتجلى في قابلية البحث العلمي القانوني للمراجعة، والتأكد من مدى صحة المعلومة وخلوه من التناقضات.

2- معايير البحث العلمي القانوني الناجح: لقد وضح بعض شراح منهجية البحث العلمي بعض المعايير التي يتم الاحتكام إليها لاعتبار أن أي عمل بحث علمي ناجح أو فاشل، بما فيه البحث العلمي القانوني، ومن جملة هذه المعايير ما يلي:

أ- أهمية اختيار مشكل الدراسة، لأنه يعتبر الدافع الأقوى لمواصلة البحث، لأنه بواسطته سيتم اكتشاف أمور معلومات مجهولة تكون غائبة عن بعض من قاموا بنفس العمل والبحث. وأهمية المشكل المدروس تأتي من صبر وتفاعل الباحث مع المشكل لان ذلك سيساهم في تطوير تخصصه وقطع به مسافة في مسار التقدم والمعرفة العلمية.

ب- ضرورة التحلي بالموضوعية المطلوبة للدراسة وهي من المعايير المهمة في الحكم على علمية البحث العلمي القانوني.

ج- الاختيار الأمثل للأسلوب لمواجهة الإشكالية، لكي يتمكن الباحث من التكيف والتأقلم مع المتغيرات الفجائية، مع ضرورة الانتقاء اللغوي للمصطلحات العلمية والقانونية، وأن يستخدم لغة واضحة سهلة تؤدي المعنى المراد إيصاله، ذلك أن انتقاء الكلمات والمصطلحات مهم حتى لا يفهم العكس فيتهم واضعها بالتناقض. كما يفضل أن تنشر البحوث حتى يمكن أن تصبح دراسة سابقة فيستفاد منها.

د- على الباحث أن يوظف المعلومات بطريقة منظمة ومنسقة، حتى يسهل على القارئ العادي فهم ما يريده الباحث من خلال بحثه، وبذلك يستوعب وبفهم النتائج من أين أتت، أو على أي مقياس وضعت.[11]

هـ- مرعاه علامات الترقيم والضبط، وهي عبارة عن رموز شكلية تؤدي وظائف في أية لغة. ولغتنا العربية غنية بهذه العلامات التي تضبط الكلام وتؤدي إلى إدراك المعنى المقصود منه.[12]

و- سلامة قواعد اللغة والإملاء، التي تعد من العيوب الجسيمة التي تلحق كثيرا من الأبحاث فعلى الباحث أن يلتزم بهده القواعد.

والأخطاء في القواعد، والأخطاء الإملائية تشوه المعنى، وتقلل من قيمة البحث وجدواه. لاسيما الأخطاء في القواعد البسيطة كالفاعل والمفعول وحروف الجر.

ولذلك على الباحث أن يراجع قواعد اللغة باستمرار ويطبقها دائما حتى لا ينساها. وإذا كان بعض الباحثين يلجأ إلى متخصصين لمراجعة البحث لغوياً؛ فإن ذلك لا يعني الاستكانة إلى هذا الأمر دوما. ويجب أن يتعلم القواعد التي يستخدمها عند الكتابة. وهو أمر يسير، ولا يتطلب الأمر أن يكون الباحث عالماً من النحاة. فثمة قواعد أساسية يستخدمها الباحثون في كتابتهم، ويجب عليهم الإحاطة بها.[13]

المحور الثاني: الضوابط الأخلاقية للباحث في إعداد البحث العلمي القانوني

إن الأساس الأول لنجاح البحث العلمي القانوني وتقدمه، يكمن في مبادئ وسلوك الباحث التي تقوم على أساس طلب العلم من أجل الوصول إلى معرفة الحقيقة، وكشف أسرارها، لكي تعم النتائج وبذلك تعم الفائدة.

وفي هذا المحور سوف نسلط الضوء على أخلاقيات الباحث العلمي الشخصية، وهو يتأهب لخوض البحث العلمي القانوني في عنصر أول. وفي العنصر الثان نتطرق إلى معرفة التقيد بأخلاقيات البحث العلمي القانوني من الناحية العلمية.

أولا- أخلاقيات الباحث العلمي الشخصية

تعتبر أخلاقيات الباحث الشخصيّة حجر الأساس في العمل العلمي الجاد، إذ لا يقتصر دور الباحث على امتلاك أدوات منهجية ومعرفية، بل يمتد ليشمل التزامه بمنظومة قيمية تعكس عمله الجاد، وتزداد أهمية هذه الأخلاقيات في المجال القانوني

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

على وجه الخصوص، لما للبحث فيه من أثر مباشر على القواعد المنظمة للعلاقات والحقوق، مما يفرض على الباحث أن يكون قدوة في السلوك العلمي والمسلك المهني.

وأخلاقيات الباحث العلمي الشخصية عديدة ومتنوعة، وهو في حالة سلوكه لبحث في مواضيع علمية قانونية تهم الفرد والمجتمع والعالم بأكمله، وخاصة القانونيين وأهم الأخلاقيات الشخصية تتمثل في:

1- الصبر والتأني والقدرة على التحمل في إعداد البحث العلمي من أهم الصفات التي ينبغي أن يتحلى بها الباحث، لاسيما وأنه شخص يسعى إلى بلوغ درجات علمية أعلى في مساره الأكاديمي من خلال ما يقدمه من دراسات متخصصة.

وغالبا ما يستغرق هذا العمل سنوات طويلة من الجهد المتواصل، الأمر الذي يفرض على الباحث التحلي بالصبر والتدرج في معالجة موضوعه. فالبحث العلمي ليس مهمة آنية أو سريعة الإنجاز، بل هو عملية متكاملة تتطلب دقة في اختيار الموضوع، والمامًا بالمراجع والمصادر، وحسن توظيف المناهج العلمية. ومن هنا فإن التأني والصبر في إعداد البحث يمنح العمل طابعًا من الجدية والاحترام والجودة، ويجعله إضافة حقيقية للمكتبة العلمية، كما يُؤهّل صاحبه ليكون جديرًا بالتقدير الأكاديمي. وبذلك، يصبح نتاجه مرجعًا يمكن للباحثين والأجيال اللاحقة الاعتماد عليه والانطلاق منه لتطوير المعرفة في المجال العلمي ذاته..[14]

2- البعد عن الافتخار وتضخيم الذات، وهو ما يعرف: "بالتواضع العلمي"، حيث يتفق أهل العلم على أن تواضع الباحث أمر في غاية الأهمية. ولذلك يجب على الباحث حين كتابة بحثه أن يبتعد عن استخدام ضمير المتكلم، إلا في أضيق الحدود وللضرورة القصوى. ومن الملاحظ أن كثيراً من الباحثين يسرف في استخدام هذه الضمائر (أنا أرى- نحن نرى- نحن نذهب... الخ) بكثرة وفي غير موضعها. وهو أمر غير محمود، فضلاً عن أنه يتنافى مع فكرة البحث العلمي. فكتابة البحث تسويق لموضوعه، لا لشخص كاتبه[15].

ولا شك في أن الابتعاد عن استخدام الضمائر الشخصية يؤدي ذلك إلى الفكر الموضوعي لدى الباحث، ويبعد عن فهم القارئ مسألة انحياز الباحث، وعن احتواء كلمات البحث على نبرة تؤثر في القارئ.

3- إن إبراز شخصية الباحث في البحث العلمي يُعَد من المقومات الجوهرية التي تمنح العمل قيمته العلمية. فالبحث العلمي والقانوني من طرف الباحث لا يقتصر على جمع أكبر عدد ممكن من المراجع والمصادر، وإنما يتعدى ذلك إلى تحليلها ومقارنتها ومناقشة مضامينها بروح نقدية واعية.

ومن خلال هذا المسار، تظهر شخصية الباحث في كيفية تنظيم الأفكار، وعرض الآراء، ومقابلة الحُجج المختلفة ببعضها البعض. فعلى سبيل المثال، عند عرض تعريفات متعددة لمفهوم معين، لا يكتفي الباحث بسردها فحسب، بل يُحللها ويُوازن بينها، ليختار الأنسب منها ويدافع عنه بأدلة موضوعية. وكذلك الحال عند إجرائه للمقارنات، إذ ينبغي أن يسعى للخروج بخلاصة جديدة أو إضافة علمية تُمثّل قيمة مضافة، لا مجرد إعادة إنتاج لما سبق طرحه. وبهذا الأسلوب يحقق الباحث التوازن بين الإفادة من جهود الآخرين وإبراز بصمته الخاصة التي تُميز عمله العلمي.(16)

4- البعد عن الأنانية والتكتم على الحقائق القانونية التي تعمل على الانفراد بالنتائج العلمية القانونية، فتؤدي إلى إضعاف الآفاق التي تمكن للباحث أن يسلكها في معاهدنا العلمية، وتبلغ الأنانية مداها في الاستحواذ على بعض الأجهزة منها عن الآخرين أو السماح باستخدامها مع الحصول على عائد نفعي يتنافى مع أخلاقيات البحث العلمي، أو التكتم على الكثير من المصادر والمراجع العلمية التي تختصر أو تضيق أو توفر الكثير من الجهد في البحث.

وينعكس التكتم على الحقائق عند البعض من الباحثين شكلا غريبا من انعدام الثقة والاطمئنان في كشف ما توصل إليه من النتائج العلمية خلال مناقشتها، خوفا من أن تسرق الفكرة أو النتائج منه وتنسبها الآخرون لأنفسهم.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

نعم قد يعد ذلك شاذا وسخيفا إلا أن هذه الأجواء أصبحت جزءا من حياتنا العلمية للأسف[17].

5- الجدية والانضباط: عن طريق احترام المواعيد الزمنية لإنجاز البحث، والالتزام بخطته ومنهجيته.

6- الاستقلالية الفكرية، وتجنّب الانقياد وراء الأهواء أو الضغوط، والحفاظ على النزاهة عند صياغة الأفكار، النتائج والاقتراحات.

ثانيا- أخلاقيات الباحث العلمي المتعلقة بالشق العلمي

الأخلاقيات العلمية لإعداد بحث علمي بصفة عامة، والبحث العلمي القانوني بصفة خاصة من الركائز الأساسية التي يقوم عليها البناء المنهجي للبحث الأكاديمي، إذ إنها تشكّل الإطار الناظم لسلوك الباحث في تعامله مع مختلف المكونات العملية البحثية. وتمثل هذه الأخلاقيات شرطا جوهريا لصحة المعرفة المنتجة وشرعيتها داخل المجتمع العلمي، كما تعزز من ثقة القارئ والمختص بجدية الباحث وجودة عمله.

وهناك جملة من هذه الأخلاقيات المتعلقة بالجانب العلمي، نذكر أهمها:

1- أن يتقن المهارات الأساسية اللازمة للبحث العلمي، وهي كالتالي:

أ- ضرورة تحديد إشكالية البحث بدقة ووضوح، باعتبارها المحور الرئيس الذي يقوم عليه البناء العلمي للموضوع.

ب- أهمية اختيار المنهج العلمي الملائم لموضوع الدراسة، مع الالتزام بالترتيب المنطقي في عرض المباحث والأفكار.

ج- وجوب الاعتماد على النصوص القانونية وتحليلها بعمق، مع دعم ذلك بالاجتهادات القضائية الوطنية والمقارنة متى اقتضى الأمر.

د- الحرص على تنويع المادة المرجعية بالجمع بين المؤلفات الفقهية، والدوريات المحكمة، والرسائل الجامعية، مع مراعاة حداثة المراجع وارتباطها المباشر بالموضوع.

هـ- الالتزام الصارم بقواعد التوثيق العلمي وفق أحد الأنماط المعتمدة أكاديميًا، ضمانًا للمصداقية وحفظًا للأمانة العلمية.

و- السعي إلى الموازنة بين الجانب النظري والتطبيقي، بما يمنح البحث طابعًا أكاديميًا أصيلًا وقيمة عملية ملموسة.

ز- العناية بـ سلامة الأسلوب ودقة الصياغة، وتفادي التكرار والحشو، مع مراعاة الضوابط الأكاديمية في الكتابة.

ح- الحرص على أن تُختتم الدراسة بـ خلاصة مركزة تستعرض أهم النتائج المتوصل إليها، وتقدم حلولًا أو تصورات عملية قابلة للتطبيق.

2- الاطلاع والمعرفة الواسعة على موضوع البحث.

3- أن تتوافر لديه بعض المعرفة ببعض الأساليب الإحصائية.

4- التعرف عل أهداف الدراسة قبل المشاركة فيها.

5- الأخذ بقواعد الأمانة العلمية، وهي ألا يقوم الباحث بنسخ ما قاله الآخرون دون إعطاء كل ذي حق حقه، وعدم الأمانة العلمية هي أن يقوم شخص بنقل أو نسب تعب ومجهود الآخرين دون الإشارة لهم. وتعرف الأمانة العلمية كذلك بأنها: "وسيلة للتدليل على أصالة البحث وجودته، وبها يتمكن القارئ من الرجوع إلى الأصل لمعرفة نص الكلام."[18]

وينضوي تحت مفهوم الأمانة العلمية جملة من المحاذير والمسالك التي يعتبر الإقدام عليها بمثابة انتهاك للأمانة العلمية وحقوق المؤلف ومساس بالنزاهة الأكاديمية، ومن هذه المحاذير:

أ- الغش: ويقصد به المساس بصحة البيانات ودقتها.

ب- الخداع والتضليل: وهو تعمد انتهاك قواعد البحث العلمي، وعدم الإشارة إلى التهميش والإحالات

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

ج- التعدي على حقوق الملكية الفكرية: ويقصد بها انتهاك حق المؤلف والاستيلاء على جهده الفكري.[19]

6- الحرص على الدقة في فهم آراء وأفكار الآخرين، حتى يسهل نقل الفكرة كما أوردها أصحابها.

7- العودة دائما إلى الوثائق الأصلية في الاقتباس حتى نأخذ المعلومة أو الفكرة من مصدرها الأصلي، فكثرة تداول الأفكار والحقائق من شأنه أن يعرضها للتحريف ويحيد بها عن المسار الذي وجدت لأجله، فقد يعمد بعض الباحثين إلى الاقتباس من مرجع الذي اقتبس مؤلفه الفكرة ذاتها من مصدر آخر، فلا يكلف الباحث نفسه الرجوع إلى مصدر الفكرة بل يكتفي بأخذها من المرجع، ويشير في الهامش إلى المصدر وليس المرجع الذي اقتبست منه ويتجاهل الإشارة إلى هذا المرجع، فمثل هذه السلوكيات قد تضع الباحث في مواجهة مشكلات عدة، أهمها تحمل تبعات اقتباس فكرة ليس متأكدا من صحتها ودقتها.[20]

8- الالتزام بذكر مصادر الحصول على المعلومة وعدم حجبها، إذ يجب الإشارة إلى المصدر الذي اقتبست منه المعلومة وتهميشه ثم تدوينه في قائمة المراجع.

9- عدم استعمال الدراسة في أكثر من عمل، أو نشرها في أكثر من مجلة علمية دون إضافة أي تعديلات أو تغييرات جوهرية عليها إلا في حالة سماح جهة النشر بذلك مع الإشارة لذلك.

خاتمة:

إن الحديث عن ركائز البحث العلمي القانوني لا ينتهي، فالبحث العلمي بصفة عامة له أهمية قصوى ممتدة ومتجددة بتجدد القضايا والمشاكل، ومن هنا كان البحث العلمي من أهم السلوكيات التي يقوم بها الإنسان بشكل مقصود، وسيظل الإنسان يمارس البحث العلمي القانوني إلى ما لانهاية، طالما أن هنالك قوانين في الصدور تتعلق بحياة الشخص، وطالما أن هناك ما يستدعي أهمية البحث العلمي من حيث

وجود القوانين والأخلاقيات التي يجب أن تحكمه، غير أن هناك بعض المعوقات التي تحد من الاعتماد على ركائز البحث العلمي القانوني من شروط وأخلاقيات، وهذا قد يعود مثلا إلى:

1- عدم التكفل الجيد من قبل الدولة بالطالب والباحث على حد السواء من الناحية المادية، فالأستاذ الباحث الذي لا يحيا حياة كريمة، خاصة من الناحية المادية ينقص بحثه ويضعف، فينغمس في تحسين مستواه المادي من جانب آخر، فيؤثر ذلك على إنتاجه العلمي.

2- إن السعي وراء الترقيات وبلوغ أعلى المراتب العلمية على حساب البحث العلمي النزيه، وعلى حساب جهد الآخرين، ما يوحي بتدني المستوى الأخلاقي للباحث، فاجتماع هذه الأسباب في الباحث ينبأ ببروز تفكير علمي هش، وعقلية محترئة تفتقد لأدنى مقومات البحث العلمي، ما ينتج عنه إفراغ مدلول الأمانة العلمية من محتواه، وهذا ما يقود الباحث للسرقة العلمية فهي السبيل لبلوغ غايته في مدة وجيزة ودون كد.

إن البحث العلمي بصفة عامة والبحث القانوني بصفة خاصة بالنسبة لدارس القانون كسلوك إنساني، يحتاج إلى التنظيم والسير في أخلاقيات معينة، حتى يمكن الاستفادة منه على أفضل ما يكون، وتحقيق أهدافه المنشودة، لذا فإننا **نقترح**:

1- على الدولة أن تأخذ على عاتقها ضرورة التكفل الجيد بالباحث العلمي من الناحية المادية، وهذا يزيد من قيمة البحث العلمي الجيد والأخذ بشروطه وأخلاقياته.

2- وضع أخلاقيات البحث العلمي القانوني في هيئة دورة مخصصة، حتى يمكن لأي باحث الاطلاع عليها ومعرفتها، ومن ثم تطبيقها بالطريقة الصحيحة أثناء قيامه بأي من الأبحاث العلمية.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

3- تبني استراتيجيات لتوعية الطلبة والباحث العلمي بماهية البحث العلمي القانوني ضمن دورات تكوينية وأيام دراسية، وملتقيات، وتذكيرهم بمدى خطورة التعدي على أخلاقيات البحث العلمي كالسرقة العلمية والجزاء المترتب عن ذلك.

4- إدراج أخلاقيات البحث العلمي القانوني كمقياس يدرس للطلبة في سنوات الليسانس، لتدريب الطالب على كيفية الالتزام بهذه الأخلاقيات منذ بداية مشواره الجامعي.

5- نشر الوعي القانوني بثقافة حقوق ق الملكية الفكرية وضوابط التأليف والنشر.

6- كتابة القواعد الإرشادية للتأليف والنشر والالتزام بها عند النشر.

7- وضع ملصقات وإعلانات بها إرشادات للمترددين على المكتبات ومستخدمي الحاسبات بضرورة الالتزام بحقوق الملكية الفكرية.

8- تدريس ثقافة حقوق الملكية الفكرية ضمن مقرر مادة حقوق الإنسان على الطلبة.

9- حظر استخدام البرامج غير المرخصة على أجهزة الحواسب الآلية بالمكتبات.

10- القيام بعمل استطلاعات رأى لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات حول فاعلية الإجراءات المتبعة للمحافظة على حقوق الملكية الفكرية والنشر.

11- إحالة خرق حقوق الملكية الفكرية والنشر إلى لجنة أخلاقيات البحث العلمي، للنظر واتخاذ اللازم البحث في حالة وجود خروق لركائز البحث العلمي.

الهوامش والمراجع:

(1)- عباس أيوب، منهجية البحث العلمي، مطبوعة دروس، سنة أولى ماستر، معهد علوم وتقنيات النّشاطات البدنيّة والرياضية، جامعة أم البواقي، 2018، ص16.

(2)- يوسف شباط، محاضرات مقرر منهجية البحث العلمي، مقدمة لطلبة ماجستير، قانون عام، ص 17.

(3)-نبيل القرعان، تعريف البحث العلمي، أوت 2024، على الموقع الإلكتروني:

https: //mawdoo3.com

EISSN: 2588-2368 ——————— ISSN: 2352-975X

تاريخ الزيارة: 20جوان2025، على الساعة: 10:37.

(4)- يوسف شباط مرجع سابق، ص 17.

(5)- صالح طاليس، المنهجية في دراسة القانون، منشورات زين الحقوقية، ط1، 2010، ص 120.

(6)-سجاد ثامر الخفاجي، البحث القانوني وأنواعه، كلية المستقبل الجامعة، قسم القانون، 2022-2023، ص1.

(7)- بشير هادفي، تقنيات البناء النصي للبحث العلمي القانوني، مداخلة في إطار اليوم دراسي حول تقنيات إعداد البحث العلمي القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشيخ العربي، تبسة، 9 فبراير 2016، ص1.

(8)- عبد القادر، محمد، منهجية البحث القانوني: أسسه ومجالاته، دار الفكر القانوني، القاهرة، 2018، ص 45.

(9)- بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلاني، أسس البحث العلمي، الكتاب الأول، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 184.

(10)- المرجع نفسه، ص ص 184-185.

(11)- ليلى جبريل خصائص البحث العلمي وأركانه وشروطه، نشر بتاريخ 5 ديسمبر 2021 على الموقع الإلكتروني: *https: //mqaall.com/characteristics-scientific-research-pillars-conditions*

بتاريخ: 10 ماي 2025، على الساعة: 11:30

(12)- بلقاسم سلاطنية وحسان جيلالي، مرجع سابق، ص 187.

(13)- علامات الترقيم والضبط التي يجب مراعاتها في الكتابة ما يلي:

- النقطة: (.)، وتوضع عند تمام الجملة أو تمام الكلام.

- النقطتان الرأسيتان: (:)، ولهما مواضع متعددة.

- بين الشيء وأقسامه أو أنواعه: ومن ذلك القول. سوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول....

- عند التمثيل وقبل المثال.

- قبل تعداد الأسماء، أو رؤوس الموضوعات.

- النقاط الأفقية: (...)، وتستخدم عند الحذف من كلام مقتبس للإشارة إلى ذلك.

- الفاصلة: وهي إما فصلة عادية (،) أو فصلة منقوطة (؛): وتستخدم الفصلة العادية أساساً عند وصل الكلام بعضه بعضاً، كان توضع بين أنواع الشيء وأقسامه، وبين جملة-الشرط وجوابه، وبعد لفظ المنادي، وبين القسم وجواب القسم.

أما الفاصلة المنقوطة: (؛): تستخدم أساساً بين جملتين تكون الأولى سبباً للثانية. فضلاً عن استخدامها للفصل بين الأسماء والعناوين.

- علامة الاستفهام: (؟)، وتوضع بعد الجملة الاستفهامية.

- علامة التعجب: (!)، وهي تعبر عن انفعالات الكاتب ولذلك توضع بعد الجملة التي تترجم هذه الانفعالات مثل التعجب، الدهشة، الحزن، الأسى، الفرح.

- الشرطة الراسية: (/)، توضع للفصل بين الاسم واللقب. وأكثر استخدامها في الهوامش.

- الشرطة الأفقية: (-)، وتستخدم للفصل بين العدد والمعدود وقد تستخدم محل الأرقام لترتيب أمثلة معينة. كما تستخدم في الجملة الاعتراضية. وذلك لوضعها بين شرطتين.

- علامة التتابع: (=)، توضع في نهاية الصفحة لوصل الكلام بالصفحة التالية لها.

- أقواس وهي أنواع:

- قوسا علامة التنصيص: (" ")، ويستخدمان أساساً للإشارة إلى الكلام المقتبس عن الغير، ولتمييز بعض الكلمات أو تحديد عناوين المقالات أو التقارير.

- القوسان المفردان: ()، ويستخدمان لاحتضان الأرقام التي تشير إلى المراجع سواء في المتن أم في الهامش.

- القوسان المركنان: [ ]، يضع الباحث بينهما التعليقات والإيضاحات، التي يدخلها على النصوص المقتبسة من الغير.

تلك كانت علامات الضبط والترقيم. وهي ضرورية لضبط المعاني، وإدراكها. ويبقى ضرورة أن يحيط الباحث عند كتابة بحثه بالقواعد الأساسية للغة العربية. للمزيد انظر، عماد طاسي، دور مهارة الكتابة في إعداد البحوث العلمية، مجلة أفاق علمية، مجلد 13، عدد 4، 2021، ص ص 186-188.

(14)- خلدون عائشة وعسالي صباح، البحث العلمي وأخلاقيات الباحث، مجلة العلوم الرياضية والاجتماعية، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة) يومي 14-13 نوفمبر، 2019، ص 183.

(15)- كمال دشلي، منهجية البحث العلمي منشورات جامعة حماة كلية الاقتصاد مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 3417 هـ- 2016م، ص152.

(16)- خلدون عائشة وعسالي صباح، مرجع سابق، ص 184.

(17)- كمال دشلي، مرجع سابق، ص152.

(18)- مشروع التطوير المستمر والتأهيل للاعتماد، أخلاقيات المهنة والنشر العلمي، الممارسات العادلة وعدم التمييز والالتزام بأخلاقيات المهنة، جامعة الإسكندرية، مصر، ص2. على الموقع الإلكتروني:
https: //agrsaba.alexu.edu.eg/images

بتاريخ: 2 مارس 2025، على الساعة: 19:30

(19)- طه عيساني، الممارسات الأكاديمية الصحيحة وأساليب تجنب السرقة العلمية، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى الموسوم بـ: "تمتين أدبيات البحث العلمي"، بتاريخ 29 ديسمبر 2015، الجزائر.

(20)- محمود مصطفى حلاوي، منهجية البحث الأكاديمي، ط1، دار الأرقم، بيروت، لبنان، 2006، ص88.